

أركان سياسة التحوط الحصرية

معاذ الحسيني 

07 ديسمبر 2023م 

في العالم المعقد للمشتقات المالية والتحوط، يكون اتخاذ كل خطوة بما يتفق مع أهداف الشركة ليس مجرد أمر ثانوي، بل ضرورة. بالنسبة للشركات غير المالية التي تتحوط باستعمال المشتقات المالية، فإن صياغة سياسة تحوط قوية هو الأساس لضمان أن كل صفقة مشتقات وعملية تحوط تتوافق مع استراتيجيتها ونهجها المعتمد. سألقي الضوء في هذا المقال على أركان سياسة التحوط الفعالة مع التأكيد كيف لهذه الأركان أن تضمن ملاءمة ومواءمة المشتقات المالية مع احتياجات وطموحات الشركات غير المالية والتي تختلف من شركة لأخرى.

■ التعريف الواضح لأهداف التحوط

الركيزة الأولى لسياسة التحوط القوية هي التعريف والتعبير الواضح عن أهداف التحوط للشركة. يجب أن تكون هذه الأهداف مرتبطة بشكل مباشر بأهداف الشركة المالية الأشمل سواء كان هذا الهدف أو ذاك يتعلق باستقرار التدفقات النقدية أو إدارة مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية أو الحماية من تقلبات أسعار الفائدة. تعريف واضح وصريح للهدف سيضمن أن كل صفقة مشتقات مالية ستخدم غرضاً استراتيجياً محدداً وموثقاً.

■ تحديد وتقييم المخاطر

التقييم الشامل للمخاطر أمر حيوي. يتضمن ذلك تحديد مخاطر السوق والمخاطر المحاسبية والتشغيلية المرتبطة بالمشتقات المالية المعنية. يجب أن تحدد السياسة إجراءات تقييم الأثر المحتمل لهذه المخاطر على السلامة المالية والعملية والتشغيلية للشركة. يتطلب ذلك استخدام مقاييس المخاطر لفهم درجة المخاطر التي تواجهها الشركة وتقييم الأهمية النسبية المرتبطة بها.

على سبيل المثال، إن التطبيق الفعال لمقاييس إدارة المخاطر، مثل محاكاة مونت كارلو (Monte Carlo) واختبار الجهد (Stress Testing)، يعد أمراً أساسياً لفهم تأثير المشتقات المالية على الشركة. تُستخدم محاكاة مونت كارلو أساليب إحصائية لنمذجة سيناريوهات مختلفة وتوقع النتائج المستقبلية مما يساعد الشركات في تقدير التدفقات النقدية المحتملة وتباينات القيمة العادلة (Mark-to-Market - MtM). ويتضمن اختبار الجهد تقييم قوة مراكز المشتقات المالية لمحافظة التحوط في ظروف معاكسة مثل تغيرات حادة في أسعار الفائدة أو اضطرابات السوق.

إذا كانت اتجاهات السوق معاكسة للتعرض المتحوط له، مثل القرض العائم المرتبط بالسايبور (SAIBOR)، وفشلت أداة المشتق المالي في تحقيق متطلبات التحوط (أي أنها لا تعوض الخسائر المتوقعة للتعرض المتحوط له)؛ فسندج أن الهدف الأساسي للتحوط قد تم الانحراف عنه. يمكن أن يؤدي هذا الوضع إلى زيادة المخاطر وزيادة استخدام خطوط الإئتمان الخاصة بالشركة وهذا يناقض تطلعات الشركة وينفي فعالية وجدوى التحوط من الأساس.

لذلك تضمن هذه الركيزة أن الشركة لا تكون مُعَيَّبة عن المخاطر غير المتوقعة المترتبة على معاملات المشتقات المالية.

■ تحديد مدى تحمل المخاطر والحدود المرتبطة بذلك

جانب أساسي في السياسة هو وضع حدود واضحة لمدى تحمل للمخاطر والحدود المتعلقة بها، حيث يتضمن هذا الأمر وضع قيود لحجم ونوع التعرضات التي تتم من خلال المشتقات المالية. قد ينطوي ذلك على وضع بعض الحدود للخسائر المقبولة أو وضع حدود قصوى لآجال عقود المشتقات المالية.

تعد مراجعة مجلس الشركة أو النظر إلى إطار تقبل المخاطر أمراً حاسماً لتحديد مدى المخاطر المقبولة وقيودها

وحسب أفضل الممارسات، يمكن اعتماد الحدود وفقاً لما قد يفرضه الدائنون أو الشركة من تلقاء نفسها، مثل معدل تغطية خدمات الدين (DSCR) أو معدل تغطية الفائدة (ICR). تعد مراجعة مجلس الشركة أو النظر إلى إطار تقبل المخاطر أمراً حاسماً لتحديد مدى المخاطر المقبولة وقيودها. تضمن هذه القيود أن دخول الشركة في المشتقات المالية يظل ضمن مجال المخاطر المقبولة والمعتمدة من مجلس الإدارة.

■ معايير اختيار الأدوات المالية

ينبغي أن توضح السياسة معايير اختيار أدوات المشتقات المالية المناسبة والمنتجات التي تفي بالغرض المنشود. يتضمن ذلك اختيار المشتقات التي تتناسب بشكل أفضل مع أهداف التحوط وملف المخاطر للشركة. سواء كانت عقود المقايضات، العقود المستقبلية، عقود الخيارات، أو العقود الآجلة، فكل أداة لها خصائصها الفريدة وملف مخاطرها الخاص بها، وينبغي أن توجه سياسة التحوط اختيار المشتق المالي الأنسب لاحتياجات الشركة. على الجانب الآخر، ينبغي أن يكون أي استخدام لمشتقات معقدة أو غير مسموح بها، عند الضرورة، تحت إجراءات أكثر صرامة. يهدف ذلك إلى ضمان أن تلتزم الشركة بشكل دائم بأهدافها الأساسية للتحوط ولا تنحرف عنها.

■ تعليمات التنفيذ والتطبيق

هذه الركيزة تسلط الضوء على الجوانب العملية لتنفيذ عمليات المشتقات المالية والتحوط، وتشتمل على إرشادات حول كيفية التنفيذ، ومن هو المخول بإغلاقها، وما هي الإجراءات الخاصة بالرقابة والإدارة لهذه المنتجات. يضمن ذلك تنفيذها بطريقة ممنهجة، شفافة، ومتماشية مع أهداف التحوط أو الاستثمار للشركة.

■ المراجعة والمتابعة المستمرة

سياسة التحوط ينبغي أن تتضمن جزءاً ديناميكياً مهماً وهو عملية المراجعة والمتابعة المستمرة. يجب الوضع في الاعتبار بأن الأسواق المالية تتطور باستمرار وبشكل متسارع، وبناء على ذلك؛ فإن السياسة غير المرنة قد تصبح بسرعة سياسة قديمة وغير مجدية. تعتبر عملية المراجعة المستمرة والمنظمة لسياسة التحوط أمراً ضرورياً وهاماً للغاية حيث أن التغيرات في الأسواق، والتحديثات التنظيمية، والتغيرات في ملف المخاطر للشركة تستلزم وضع إجراءات للتعديلات المحتملة على تلك السياسة عند حدوث مثل هذه التغيرات.

■ الامتثال والتقارير

وأخيراً، ينبغي أن تفرض السياسة الامتثال الصارم للمتطلبات التنظيمية ومعايير التقارير الداخلية. يشمل ذلك تقديم تقارير دقيقة عن الصفقات، وضمن أن جميع أنشطة المشتقات المالية شفافة ومفصّل عنها لأصحاب المصلحة. ينبغي أن تكون السياسة مشمولة بإطار تنظيمي مصمم خصيصاً لضمان وصون الموضوعية والاستقلالية وعمليات الرقابة.

خاتمة

سياسة التحوط الحصيفة ليست مجرد مجموعة من الإرشادات؛ بل هي أداة استراتيجية تُحقّق توافقاً بين أنشطة المشتقات المالية للشركة وأهدافها الأساسية. وينبغي التأكيد على أنه من خلال الالتزام بالركائز الأساسية المذكورة أعلاه، يمكن للشركات الاطمئنان من أن استخدامها للمشتقات المالية يتم بطريقة حكيمة، وذات هدف محدد، ومصمم تماماً لتلبية احتياجاتها الخاصة. في ظل تعقيدات المخاطر والعوائد التي تميز سوق المشتقات المالية؛ تعد سياسة التحوط المُصاغة بحصافة خارطة طريق تضمن أن يتم اتخاذ كل خطوة بثقة ويتوجيهه استراتيجي مستقبلي.

للمزيد من المعلومات، يُرجى التواصل مع السيد / معاذ الحسيني، شريك في شركة إحاطة المالية، عبر البريد الإلكتروني: muadh.Alhusaini@ehata.com.sa ، كما يمكنكم زيارة المقال على موقعنا بالنقر [هنا](#).

نبذة عن شركة إحاطة المالية

إحاطة هي شركة متخصصة في إدارة مخاطر السوق، ومرخصة من قبل هيئة السوق المالية (ترخيص رقم 17183-20). نحن ممارسون مستقلون يتمتعون بخبرة تغطي أسعار الفائدة والعملات الأجنبية والسلع والمشتقات المالية وخدمات الدين والترتيب المتعلق به. نحن نستفيد من قدراتنا الفنية ومعرفتنا بالسوق لضمان حصول عملائنا على امتياز المشورة والرضا الذي يأتي معها.

إخلاء المسؤولية

إحاطة هي شركة مرخصة من قبل هيئة السوق المالية (ترخيص رقم 17183-20). يجوز لشركة إحاطة المالية فقط القيام بأنشطة الخدمات المالية التي تقع ضمن نطاق ترخيص هيئة السوق المالية. مقر العمل الرئيسي في المملكة العربية السعودية: طريق الملك فهد، مبنى أفينيوم، الطابق الخامس ص.ب. 241106، الرياض 11322. أعدت شركة إحاطة المالية المعلومات الواردة في هذا المقال. وعلى الرغم من أنه يُعتقد أن المعلومات الواردة هنا موثوقة، فإن شركة إحاطة لا تُقدم أي إقرار بدقتها أو اكتمالها. ينبغي ألا تعتمد على هذه المقالة عند اتخاذ قرار بشأن إبرام معاملة مشتقات أو استثمار من عدمه. إذا لم تكن تمتلك الخبرة في المشتقات المالية والتحوط والاستثمار، أو إذا لم تكن قادراً على فهم الشروط والمخاطر المتعلقة بمعاملات المشتقات، فيجب عليك الإمتناع عن الدخول في هذه المعاملات. ينبغي لك استشارة الخبراء الإستشاريين في القانون والضرائب والمحاسبة فيما يتعلق بأي معاملة. ولا تتحمل، تحت أي ظرف من الظروف، نحن أو أي من شركائنا أو أي من المديرين أو المسؤولين أو الموظفين أو الوكلاء التابعين لشركائنا المسؤولية عن الخسائر المباشرة أو غير المباشرة، بما في ذلك عدم تحقيق أي أرباح أو مزايا أو فرص أو غير ذلك. لا ينبغي إعادة إنتاج المعلومات الواردة في هذه المقالة بأي شكل من الأشكال دون الحصول على موافقة صريحة من شركة إحاطة المالية. لا تعتبر المعلومات الواردة في هذه المقالة من المرسل نصيحة أو إلتماس لشراء أو بيع أي أوراق مالية.